# فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري- الإفريقي (السبل وآليات التفعيل والتحديات)

د. سالي محمد فريد

أستاذ الاقتصاد المساعد- قسم السياسة والاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

د. محمد سعيد عباس

أستاذ الموارد النباتية المساعد- قسم الموارد الطبيعية كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

يعتبر التعاون المصري الإفريقي أداةً قوية لتعزيز الاستثمار الزراعي، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول في مواجهة قضايا الأمن الغذائي وسدّ الفجوة الغذائية، والاستفادة من الروابط الثقافية القوية والجوار الجغرافي والموارد الطبيعية المتوفرة.

تتميز القارة الإفريقية بإمكانياتٍ زراعية ضخمة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي، وذلك إذا ما توفرت لها الشروط الضرورية لإقامة مشاريع زراعية متكاملة، هدفها تلبية احتياجات القارة من الغذاء.

**وتسعى هذه الورقة إلى:**

تحليل إمكانات القطاع الزراعي الإفريقي، وواقع التعاون المصري في المجال الزراعي بإفريقيا، وبحث الفرص والمجالات التي تميز القطاع الزراعي في إفريقيا، مع التركيز على عدد من الدول الإفريقية ذات الميزة النسبية وفقاً لأقاليم القارة المختلفة، وتنتهي الورقة بعرض التحديات التي تواجه التعاون الزراعي المصري الإفريقي، والسبل والآليات التي من شأنها مواجهة هذه التحديات.

## أولاً: تحليل إمكانات القطاع الزراعي في إفريقيا:

تتميز القارة الإفريقية بإمكانيات زراعية ضخمة من حيث الموارد الأرضية ذات التربة الغنية، والموارد المائية ومصادر مياهها المتجددة، والتركيب المحصولي، والمواسم الزراعية المتنوعة، والثروة الحيوانية، والتي تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي، وذلك إذا ما توفرت لها الشروط الضرورية لإقامة مشاريع زراعية متكاملة، هدفها تلبية احتياجات القارة من الغذاء.

**شكل رقم (١): مؤشرات الموارد الأرضية في إفريقيا عام ٢٠١٧م:**

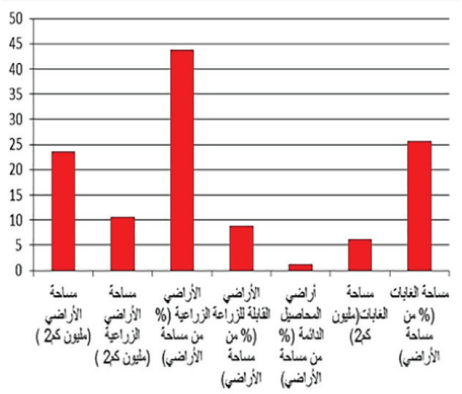


**المصدر: بواسطة الباحث، بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي:** www.worldbank.org

**يتضح من شكل رقم (١) أنه:**

بلغت نسبة مساحة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي في إفريقيا ٤٣,٩٪ عام ٢٠١٧م، وتعادل الأراضي القابلة للزراعة كنسبة من إجمالي الأراضي في إفريقيا نحو ٨,٨٪، ويبلغ نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٠,٢٣ هكتار في دول إفريقيا. هذا؛ وتجدر الإشارة إلى أن ٤٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في إفريقيا هي التي تتمتع بنظام الري، والباقي يعتمد على الزراعة المطرية.

تتمتع القارة الإفريقية بأنواع مختلفة من التربة الغنية، وكذلك بمواسم زراعية متنوعة، وتشكل الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية المرتفعة نسبة ٨٪ من مساحة القارة، حيث تبلغ مساحتها ٢٣٠٠ ألف كم٢، منها ٧٠٠ ألف كم٢ من الأراضي ذات الإمكانيات الممتازة التي تتركز في الهضبة الإثيوبية ودلتا نهر النيل، و١٦٠٠ ألف كم٢ ذات إمكانيات جيدة وتتركز في وسط وجنوب شرق القارة وفي بعض مناطق الغرب. أما الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية الجيدة؛ فتشكل نسبة ٣٥٪ من مساحة القارة وتُقدّر مساحتها بـ ١٢٩٠٠ ألف كم٢، وتتوزع بين الشريط الساحلي لشمال القارة ووسطها وجنوبها الشرقي، منها ٧٠٠ ألف كم٢ أراضٍ ذات إمكانيات جيدة، و ١٦٠٠ ألف كم٢ ذات إمكانيات متوسطة إلى جيدة، و٨٢٠٠ ألف كم٢ ذات إمكانيات جيدة نسبياً[(١)].

(١) The world bank database http://www.worldbank.org

جدول رقم (١): إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية (كجم/هكتار) في الدول الإفريقية بالمقارنة مع دول أخرى والعالم عام ٢٠١٨م:

| | الدول العربية | الدول الإفريقية | الدول الآسيوية | الدول الأوروبية | العالم |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | ١٦٩٨ | ١٦٤٣ | ٤١٧٠ | ٤٣٤٦ | ٤٠٧٤ |
| القمح | ٢٦٨٥ | ٢٦٠٤ | ٣٣٤٤ | ٤٣٦٠ | ٣٥٣١ |
| الشعير | ١١٠٠ | ١٣٣٢ | ٢٢٣٠ | ٣٨٧٣ | ٣١٣٦ |
| البقوليات | ١٠٠٣ | ٧٨٤ | ٨٥٢ | ٢٢١٦ | ١٠٠٩ |
| قصب السكر | ٨١١٦٥ | ٥٧٩٧٨ | ٦٨٤١٣ | ٧٤٣٠٢ | ٧٠٨٩١ |
| الخضروات | ٢١٩٢٧ | ٨٤٧٤ | ٢٠٢٣٧ | ٢٥٨٣٦ | ١٨٨١٢ |

المصدر: صندوق النقد العربي– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩م.

**يتضح من جدول رقم (١):**

انخفاض إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل المختلفة في دول القارة الإفريقية؛ بالمقارنة بالدول الآسيوية والأوروبية والمتوسط العام لكل دول العالم.

يُعتبر إقليم شمال إفريقيا الأكثر إنتاجية، حيث ترتفع بالإقليم إنتاجية: قصب السكر، الذرة، البطاطا الحلوة، بنجر السكر، البصل الجاف، الجزر، وفي إقليم الجنوب الإفريقي ترتفع إنتاجية البطاطس، الموز، البرتقال، الفاكهة والخضروات، وفي وسط إفريقيا ترتفع إنتاجية الموز[1].

شكل رقم (٢): القيمة المضافة للقطاع الزراعي

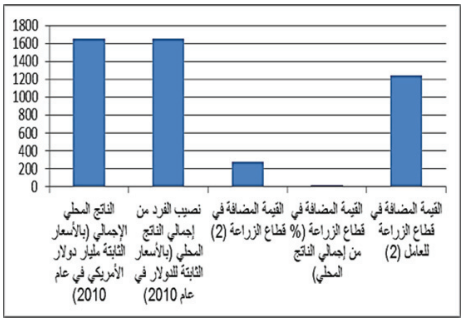


المصدر: بواسطة الباحث بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org

(١) صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

**يتضح من شكل رقم (٢) أنه:**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا ١٦٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٧م، وقد انعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ١٦٥٢ دولار/للفرد. ويلاحظ أن متوسط القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو١٧,٢١٪ في عام ٢٠١٧م، وربما يُعزى ذلك إلى محدودية التوسع في المساحة الأرضية المنزرعة، وضعف معدلات النمو في إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة، هذا فضلاً عن تناقص الوزن النسبي للاستثمارات الموجهة للنشاط الزراعي من إجمالي الاستثمارات القومية الموجهة للقطاعات الأخرى، كما بلغ متوسط القيمة المضافة للعامل في قطاع الزراعة عام ٢٠١٧م حوالي ١٢٤٠,٥ دولار/عامل.

شكل رقم (٣): مؤشرات الصادرات والواردات الكلية والزراعية في إفريقيا عام ٢٠١٧م:

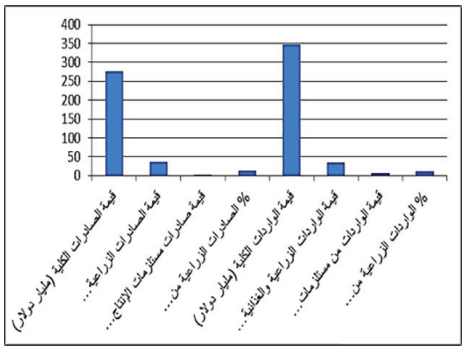


المصدر: بواسطة الباحث بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org

**يتضح من الشكل رقم (٣) أنه:**

بلغت قيمة الصادرات الكلية في إفريقيا ٢٧٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٧م، وقيمة الصادرات

الزراعية ٣٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧م، وبلغت نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية ١٣٪، وقيمة صادرات مستلزمات الإنتاج الزراعي ١,٧٦ مليار دولار. أما الواردات الكلية لدول إفريقيا فقد بلغت قيمتها حوالي ٣٤٧,٥ مليار دولار عام ٢٠١٧م، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي ٣٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧م. وبلغت نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية ١٠٪، وقيمة واردات مستلزمات الإنتاج الزراعي ٧ مليارات دولار.

## ثانياً: التعاون الزراعي المصري الإفريقي:

تُقدّر المساحة الصالحة للاستغلال الزراعي في مصر بحوالي ٨,٦ ملايين فدان، بما يشكل نسبة ٣,٦٪ من المساحة الكلية لمصر، البالغة ٢٤٠ مليون فدان (مليون كيلومتر مربع)، كما أن محدودية وسوء استغلال الموارد المائية يجعلها عاجزةً عن مواكبة الطلب المتنامي لسد احتياجات السكان من الماء.[١]

وتتعدد فرص الاستثمار الزراعي المصري في القارة الإفريقية، ما بين توافر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالقارة، والتنوع المُناخي الذي يساعد في زراعة محاصيل متنوعة، ومنها المحاصيل النقدية، وتوافر المياه بالعديد من الدول، بالإضافة إلى عضوية مصر في تكتل الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية، ومبادرة الحزام والطريق التي ستهيئ طرقاً لتسهيل النقل في شرق القارة، فضلاً عن آفاق منطقة التجارة الحرة القارية[٢].

### الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا:

وقد بلغت الأهمية النسبية لقيمة صادرات مصر للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) نحو ٧,٥٢٪، من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لإفريقيا عام ٢٠١٧م، وقد بلغت الأهمية النسبية لقيمة الواردات المصرية من الكوميسا نحو ١,٢٩ ٪من إجمالي الواردات المصرية الإفريقية.[٣]

تتسم الصادرات المصرية إلى الكوميسا بالتنوع النسبي مقارنة بوارداتها، إلا أن سلعتَي الأرز والأدوية استحوذتا على الكم الأكبر من الصادرات، والشاي الأسود وبذور السمسم على الواردات، مما يعكس سيطرة المنتجات الزراعية على النصيب الأكبر من التجارة البينية لمصر مع دول الكوميسا.

وتتمثل أهم الصادرات والواردات الزراعية في أربع مجموعات رئيسية، هي: الخضر الطازجة، الفاكهة الطازجة، الشاي والقهوة، ومجموعة النباتات الطبية والعطرية، ثم المصنعات الغذائية بين مصر ودول الكوميسا، حيث إن قيمة الصادرات الزراعية المصرية من المجموعات السلعية الزراعية المختلفة بلغت نحو ٩٢٨ ألف دولار، تمثل نحو ٦,٣ ٪من إجمالي الصادرات عام ٢٠١٧م، كما أن الصادرات المصرية من المصنعات الغذائية من الخضر والفاكهة لدول الكوميسا تبلغ نحو ٤٠٠ ألف دولار، تمثل نحو ١٩,٦٪ من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية للمجموعة السلعية نفسها، تليها قيمة صادرات النباتات الطبية والعطرية والخضر الطازجة ثم

(١) المرجع السابق مباشرة.

(٢) د. سالي محمد فريد، د. محمد سعيد عباس: الاستثمار الزراعي الإفريقي في ضوء خطة ٢٠٦٣: الفرص والمعوقات، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠١٨/٢٠١٩م (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، ٢٠١٩).

(٣) د. زينب عبد الله (وآخرون): العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي (المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٨).

الفاكهة الطازجة بأهمية نسبية بلغت نحو ٣,٢٪، وذلك من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية للمجموعات السلعية نفسها.

وتتمثل أهم دول الكوميسا المستوردة لهذه المجموعات السلعية من مصر في: ليبيا بنحو ٦٣٤,٢ ألف دولار، بأهمية نسبية بلغت نحو ٦٨,٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية من هذه المجموعات السلعية، تليها السودان، وكينيا، ثم موريشيوس[١].

وتتمثل أهم الصادرات الزراعية المصرية لتجمع الكوميسا في مجموعة المصنعات الغذائية، وأهم الواردات الزراعية المصرية من دول التجمع هي: النباتات الطبية والعطرية وأهمها الشاي، وتعتبر ليبيا أهم شريك تجاري على مستوى الصادرات الزراعية المصرية، بأهمية نسبية بلغت ٦٨,٣ من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية للكوميسا عام ٢٠١٧م، وتعتبر كينيا أهم شريك تجاري على مستوى الواردات الزراعية المصرية، بأهمية نسبية بلغت ٩٤,٣٪ من إجمالي الواردات الزراعية المصرية للكوميسا عام ٢٠١٧م.[٢]

### الواردات والصادرات المصرية الزراعية في القارة:

بالرغم مما سبق؛ فإن هناك تدنياً في المجموعات السلعية الزراعية التصديرية المصرية إلى إفريقيا، كما أنها انحصرت في بعض الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان، والتي لا تمثل نسبة تذكر من إجمالي واردات إفريقيا من كل منها. كما يتضح وجود مجموعات سلعية زراعية متعددة بهيكل الواردات المصرية من إفريقيا، مثل الشاي والبن والتبغ والحيوانات الحية والتوابل، والقطن، علاوةً على المخلفات الزراعية التي تُستخدم كعلف أو في صناعة العلف للحيوانات، إضافة إلى البذور والحبوب الزيتية، واعتماد مصر على السوق الإفريقي في هذه السلع الزراعية، مما يدل على أن إفريقيا سوقاً رئيسياً لبعض الواردات المصرية الزراعية[٣].

### الاستثمار الزراعي المصري في القارة:

تتمثل أبرز صور الاستثمار الزراعي المِصري في القارة في إنشاء المزارع النموذجية المشتركة، والتي بموجبها تحصل مصر على الأرض من الدولة في مقابل تقديم الخبرة والآلات والمعدات الميكانيكية والتكنولوجيا والتقاوي والأسمدة والمبيدات ومصروفات التشغيل، في حين أن تلك الدول توفر البنية التحتية وموارد المياه والعمالة للزراعة.

ولدى مصر ٨ مزارع نموذجية مشتركة في دول: (النيجر، زنجبار (تنزانيا)، زامبيا، مالي، الكونغو، توجو، إريتريا، وأوغندا)، ومن المستهدف أن يصل عدد المزارع النموذجية المصرية المشتركة إلى ٢١ مزرعة بحلول عام ٢٠٢١م.

ويأتي التوجه في إنشاء تلك المزارع المشتركة بإفريقيا لزراعة المحاصيل الشرهة مائياً، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها مصر حالياً، ولكي يتم توفير المياه في مصر لزراعة المحاصيل الأخرى غير الشرهة للمياه[٤].

في إطار الوجود المصري من خلال المزارع النموذجية يتم تقديم الدعم الفني والبحثي والعلمي والخبرات المصرية لهذه الدول، وتنفيذ برامج نقل التكنولوجيا في مجال الزراعة، فضلاً عن تشجيع فرص الاستثمار الزراعي، بما يساهم في تحقيق

(١) المرجع السابق مباشرة.

(٢) المرجع السابق نفسه مباشرة.

(٣) د. سرحان أحمد سليمان: دراسة تحليلية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع القارة الإفريقية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي (المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٨).

(٤) The world bank database, op.cit

قيمة مضافة للإنتـــاج الزراعي في إفريقيا، ومن ثَم تحقيق الأمن الغذائي لشعوب القارة السمراء، وبالتالي عودتها إلى مكانتها التي تستحقها[١].

تتمثـــل الخطة التنمويـــة الزراعية لمصر في إنشـــاء مزارع في كلٍّ من تنزانيا والسنغال وزامبيا وبوركينافاســـو، أما فيما يتعلق بالشق الاستثماري فإن التعاون ســـيكون في مجال الإنتاج الحيواني، وكذلك الاستثمار في مجال إنتاج اللحوم[٢].

## ثالثاً: فرص ومجالات التعاون الزراعي الأكثر جذباً في إفريقيا:

وتعـــرض النقـــاط التالية فرص الاســـتثمار الزراعي على مستوى الأقاليم الإفريقية المختلفة ممثلة في عدد من الـــدول الإفريقية التي تمتلك ميزة نسبية زراعية واعدة، على النحو الآتي:

### أ) إقليم الشرق الإفريقي:

**١- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في إثيوبيا:**

يمكن الاســـتثمار في «بني شـــنجول»، خاصة في زراعة محاصيل الحبوب والزيوت والمحاصيل الســـكرية، كما يمكن زراعة أشـــجار الفاكهة مثل المانجو الموز. أما في المناطق الجنوبية، خاصةً فـــي مقاطعة جامبيلا التي أودع بنك الأراضي بها نحـــو ٥٠٠ ألف هكتار، فيمكـــن زراعة محاصيل الـــذرة والســـورجم والأرز والسمســـم والزهور والفواكه ومحاصيل التوابل. وفي مقاطعةSNNP يمكن زراعة الذرة والأرز والبقوليات وكذلك والبن والشاي. وأخيراً في إقليم مثلث عفار يمكن زراعة محاصيل ملائمة مثـــل القطن ومحاصيل الزيوت ومحاصيل البساتين[٣].

**٢- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في إريتريا:**

وتتمثل أهـــم المحاصيل الزراعية في: الأرز- القطن- الذرة- قصب السكر- الفول السوداني- السمسم- الصمغ العربي- وبعض الفواكه كالمانجو والبرتقال. وتتمثل أهم الفرص الاســـتثمارية في القطاع الزراعـــي في إنتاج محاصيـــل الحبوب، الحمضيات، الموالـــح، نخيل البلح، الخضراوات- ذات القيمة العالية فـــي التصدير، ومحاصيل لها أهميـــة اقتصادية مثـــل: القطن، الزهـــور (تقوم عليها صناعة العطـــور)، الفراولة. وتمتلك إريتريا إمكانيات جيدة في قطـــاع الصناعات الزراعية، وهناك شـــركات لها إمكانيـــات تصدير منتجات الحبوب والزهـــور والثروة الحيوانيـــة ومنتجات الألبان[٤].

**٣- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في رواندا:**

يـــزرع حوالي ٨٠٪ مـــن الســـكان محصول الفاصوليـــا والبطاطـــا الحلـــوة، بالإضافة الى محصول البن الذي يُعدّ مـــن المحاصيل المهمة لزيادة الدخل، تليه محاصيل الخضروات بنســـبة ٢٤,٦٪. ويمكـــن الاســـتثمار فـــي المحاصيـــل التصديرية مثل الشـــاي والبن، وبعض المحاصيل البستانية، وكذلك بعض المحاصيل الغذائية مثل الأرز والفول وقصب السكر[٥].

**٤- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في مالاوي:**

تتمثـــل المحاصيـــل الغذائية الرئيســـية في مالاوي فـــي: الذرة الشـــامية، الكســـافا، الذرة البيضـــاء، البطاطـــا، الأرز، الفاصوليـــا، الموز، البطاطـــس، الفول الســـوداني. وتعتبر الذرة هي

(١) جامعة الدول العربية: موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، على الرابط الآتي:
http://cert.byethost6.com/asleague/pgs/details3d04.html?id=238&ckattempt=1

(٢) Helpman ,Elhanan, A simple Theory of International Trade with Multinational Corporations.
http://dash.harvard.edu/bitstream/hepman_simpletheory .PDF/3445092/handle/1

(٣) FAO Database – Ethiopia, www.fao.org

(٤) FAO Database – Eritria.

(٥) FAO Database – Rwanda.

الغذاء الرئيسي، وتتمثل المحاصيل النقدية في التبغ والقطن وقصب السكر والفول السوداني والبن، أما المحاصيل الأخرى التي تكتسب شعبية نظراً لقيمتها الغذائية فتشمل الشعير، والمكسرات، والدخن، الكاسافا. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في قصب السكر والشاي والبن والأرز والخضروات[١].

**٥- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في زيمبابوي:**

يوجد ٧٨ مليون فدان في زيمبابوي من أجود الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ١٦ مليون هكتار للبراري والمحميات الطبيعية، وتتمثل الفرص الزراعية في المحصول الغذائي الأهم الذرة، والذي يُزرع في جميع أنحاء البلاد. كذلك هناك محاصيل أخرى مثل القمح والدخن والذرة الرفيعة والشعير والكسافا والفول السوداني، وفول الصويا، والموز، والبرتقال وقصب السكر[٢].

**٦- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في بوروندي:**

تتمثل أهم الحاصلات الزراعية في: الذرة- الذرة الرفيعة والدخن- البطاطس- البطاطا الحلوة واليام والكسافا- القمح. وهناك إمكانيات كبيرة للثروة الحيوانية، ولاسيما الحيوانات المنزلية كالمواشي وغيرها. وهناك توجهات للتوسع في استزراع المراعي وتوفير الغذاء الكافي للثروة الحيوانية من خلال شركات أجنبية. كما تقع بوروندي على ضفاف بحيرة تنجانيقا، والتي تُعرف عالمياً بأنها تحتوي على الكثير من الأسماك بأصنافها المختلفة. ويمكن استزراع القمح في مدينة ماكمبا التي يُزرع بها الشاي والقمح والبطاطا، والاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني، والاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في أقفاص على ضفاف البحيرات والأنهار المنتشرة في الدولة[٣].

**٧- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في تنزانيا:**

تنقسم المحاصيل الرئيسية في تنزانيا إلى محاصيل غذائية معيشية ومحاصيل نقدية، ومن المحاصيل المعيشية: الذرة والأرز والسورجم والفول والكسافا والبطاطس وقصب السكر، أما المحاصيل النقدية المخصصة للتصدير فتنقسم إلى محاصيل تقليدية ومحاصيل غير تقليدية، ومن المحاصيل التقليدية: البن والقطن والسيزال والشاي والكاجو والتبغ، في حين تتمثل المحاصيل غير التقليدية في: المكسرات والعنب واللوبيا وزهور القطف وزيت النخيل والفواكه والخضراوات والسمسم.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في تنزانيا في مشاريع القطاع الزراعي، حيث يمكن إقامة مشروعات زراعية، واستزراع عدد من المحاصيل الغذائية والنقدية، إضافةً إلى مشاريع الثروة الحيوانية، حيث تتم تربية الماشية للاستفادة من اللحوم والألبان، وكذلك القيام بمشاريع صناعات تعبئة وحفظ اللحوم، ومشاريع المصايد السمكية[٤].

**٨- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في جيبوتي:**

تمثل الفواكه والخضراوات أهم المنتجات الزراعية، كما تتوفر فيها ثروة حيوانية من الأغنام والماعز والإبل. وعلى الرغم من تميز جيبوتي بساحلٍ طويل، حيث يبلغ حوالي ٣١٤ كم، فإن إنتاجها السمكي يُعدّ بسيطاً، حيث لا توجد مصائد الأسماك على نطاقٍ واسع في جيبوتي على الرغم من أن سواحلها صالحة لعمل الكثير

(١) FAO Database – Malawi.

(٢) FAO Database – Zimbabwe.

(٣) FAO Database – Burundi.

(٤) FAO Database – Tanzania.

من المزارع السمكية، خصوصاً في منطقة «خور أنجور». وتتمثل أهم الفرص الزراعية في مجال الثروة الحيوانية والسمكية وزراعة نخيل البلح[١].

**٩- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في مدغشقر:**

يعتبر الأرز أكثر المحاصيل انتشاراً، وتزيد المساحة المزروعة به على ١,٥ مليون فدان، وقد أصبحت زراعة الأرز والاعتماد عليه كمحصولٍ غذائي رئيس من الملامح المميزة لمدغشقر، حيث تختلف في ذلك عن بقية دول القارة، ويُستهلك معظم الإنتاج محلياً، ويبقي فائضٌ للتصدير يتذبذب في كميته من عام لآخر، ويمثل الأرز في المتوسط نحو ١٠٪ من قيمة الصادرات، وتُزرع محاصيل غذائية أخرى مثل الذرة والكاسافا. ويُعدّ البن أهم محصول نقدي في مدغشقر، حيث يمثل ٣٥٪ من جملة الصادرات، ومن المحاصيل النقدية الأخرى مجموعة كبيرة من التوابل وكذلك قصب السكر والتبغ والمحاصيل الزيتية، ويمكن الاستثمار في زراعة الأرز والفانيليا والبن والقرنفل ومحاصيل التوابل[٢].

**١٠- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في أوغندا:**

يُعدّ البن من أهم المنتجات الزراعية في أوغندا، ويُزرع في أكثر من ٨٠٠ ألف مزرعة (بمعدل ٣ هكتار في كل مزرعة) موزعةً في أقاليم بأوغندا وبونورو وسيبي وبوغيسو. وأكثر الأنواع انتشاراً هو بن روبوستا، لكن أكثرها دخلاً هو البن العربي، الذي يُزرع في غربي البلاد في إقليم بونورو على مساحة ٣٠ ألف هكتار. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعات الشاي والبن وقصب السكر والأرز والمزارع السمكية[٣].

**١١- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في جزر القمر:**

يساهم قطاع الزراعة بـ٤٤٪ من الدخل القومي، وتتمثل أهم الفرص الزراعية في مستخلصات العطور- جوز الهند- الموز- الكاسافا- الفانيليا. وأهم الصناعات في تقطير العطور- المنسوجات- المشروبات الخفيفة- صناعة الأخشاب والأثاث[٤].

**١٢- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في كينيا:**

تُعدّ الذرة هي المحصول الرئيسي في كينيا، مع البقوليات التي تقع في المركز الثاني، ويعتبر الشاي أهم المحاصيل النقدية، كذلك تحتل كينيا المركز الثاني في العالم في إنتاج السيسال، والرابعة في تصدير الزهور. كما تزرع كينيا البن والأرز والقمح والفول السوداني والذرة الرفيعة والقطن والخضروات وأشجار الفاكهة، بالإضافة إلى امتلاك كينيا ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة القمح والفول السوداني والذرة الصفراء وفول الصويا، وفي مجال التصنيع الغذائي تتمثل أهم الفرص في تجهيز وتعبئة الشاي والصناعات الجلدية ومنتجات الألبان[٥].

**١٣- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في زامبيا:**

تتمثل أهم المحاصيل في: الفول السوداني، فول الصويا، الأرز، الذرة، الدخان، الكسافا، والبطاطس، والبطاطا، والقمح، والقطن، وزهور القطف. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة القمح والقطن والأرز والذرة، والمحاصيل الزيتية مثل الفول السوداني وزهرة عباد الشمس، كذلك في مجال التصنيع الغذائي تتمثل أهم الفرص في: إنتاج الزيوت النباتية وحفظ الفاكهة وحفظ وتعبئة

(١) FAO Database – Djibouti,

(٢) FAO Database – Madagascar,

(٣) FAO Database – Uganda,

(٤) FAO Database – Comoros,

(٥) FAO Database – Kenya.

الأسماك ومنتجات اللحوم وإنتاج عسل النحل[١].

**١٤- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في موزمبيق:**

يُعدّ قصب السكر من المحاصيل المهمة، إذ تتركز زراعته في وادي الزامبيزي الأدنى، ومن المحاصيل النقدية أيضاً: القطن- جوز الهند- السمسم- التبغ- الكاجو. أما عن المحاصيل الغذائية الرئيسية فتتمثل في: الذرة الرفيعة- الذرة الشامية- الأرز- الدخن- الكاسافا- الفاصوليا- الفول السوداني- الخضروات. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة قصب السكر بوادي الزامبيزي الأدنى والسمسم والفول السوداني والقطن[٢].

**١٥- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في السودان:**

تتمثل أهم المحاصيل الزراعية التي تتميز بها السودان في الأرز، بالإضافة إلى المحاصيل الزيتية المتمثلة في إنتاج بذرة القطن والفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس، ومحاصيل الحبوب كالذرة الرفيعة والذرة الشامية والقمح. أما المحاصيل البستانية فهي مزارع التمور والموالح والمانجو والجريب فروت والجوافة والموز، ومجموعة من الخضراوات والبقوليات والبطاطس والبصل، بالإضافة إلى أشجار الصمغ العربي. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة محاصيل القمح والأرز والقطن والسمسم وزهرة الشمس والفول السوداني والذرة، كذلك في مجال التصنيع الغذائي، خاصةً في مجال الصمغ العربي، ومجال الثروة الحيوانية والسمكية، وتصنيع منتجات اللحوم وحفظ وتعبئة الأسماك[٣].

**ب) إقليم الوسط الإفريقي:**

**١- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في الكونغو:**

تتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الكونغو في: زراعة الكاسافا وزراعة الذرة والفاصوليا، كما يُزرع القمح في الجنوب في شابا، وتُزرع الذرة والدخن في نطاق السافانا في الهضاب الشرقية من البلاد، كما يتركز الأرز ونخيل الزيت داخل الإقليمين الاستوائي والشرقي، وتتوزع زراعة الفول السوداني في المناطق المرتفعة البعيدة عن الغابات الحارة، وتنتشر زراعة الدرنيات (اليام والكسافا والبطاطا) في مختلف مناطق البلاد. أما الإنتاج الزراعي التجاري فيتكون من البن والشاي والكاكاو والقطن.

تتمثل الفرص الزراعية في معظم الأراضي الصالحة للزراعة في الهضاب بمنطقة كاتانغا في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، وتصلح لزراعة المحاصيل الرئيسية: الذرة والكسافا، والقمح وفول الصويا والبطاطس تزرع في منطقة كاساي الشرقية، أما المحاصيل النقدية (البن والشاي) تُزرع في المناطق الشرقية (إيتوري وكيفو الشمالية)، والأرز والحبوب والبقول والقطن تُزرع في مانيما وسط مقاطعات أخرى[٤].

**٢- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في إفريقيا الوسطى:**

تنتج إفريقيا الوسطى الذرة الرفيعة والأرز والفول السوداني، وتقوم الشركات الأجنبية باستغلال زراعة القطن والبن والمطاط ونخيل الزيت. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة القطن والمطاط ونخيل الزيت والبن[٥].

**٣- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في الكاميرون:**

تتم زراعة الكاسافا، الذرة الشامية، الدخن،

(١) FAO Database – Zambia.

(٢) FAO Database – Mozambique.

(٣) FAO Database –Sudan.

(٤) FAO Database – Congo.

(٥) FAO Database – Central African Republic.

اليام، البطاطا الحلوة، لتلبية احتياجات السكان. أما محاصيل التصدير فتشمل: الموز، الكاكاو، الفاصوليا، الشاي، القطن، الفول السوداني. كما يوجد الكثير من أشجار زيت النخيل والمطاط والأخشاب. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في الصناعات الغذائية القائمة على الكاكاو مثل الشيكولاتة، وزراعات الفول السوداني والقطن[١].

**٤- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في تشاد:**

تتمثل أهم فرص الاستثمار في القطاع الزراعي في: الصمغ العربي- الفول السوداني- السمسم- الدخن- الذرة، وكذلك تصدير الثروة السمكية التي تذخر بها بحيرة تشاد، إضافة إلى القطاع الصناعي مثل: صناعة العصائر- السكر- الزيوت- اللحوم- الغزل والنسيج- دباغة الجلود- مشتقات الألبان- الأسماك[٢].

**٥- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في أنجولا:**

تزرع أنجولا البن والكسافا والقطن والسيسال وقصب السكر والفول السوداني والموز والبطاطس والذرة والبطاطا والموالح والأناناس. ويُقدّر نحو ٤٠٪ من مساحة البلاد مغطاة بالأشجار، ومنها ١٨,٥٪ مصنفة بأنها غابات منتجة للخشب. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة القطن والكسافا والفول السوداني، خاصةً في إقليم المرتفعات الوسطي ومناطق الأراضي المنخفضة المدارية الجافة في الشمال الشرقي، بالإضافة إلى إنتاج الأخشاب من الغابات المنتشرة في أنجولا[٣].

### ج) إقليم الغرب الإفريقي:

**١- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في النيجر:**

يعتبر الدُّخن هو المحصول الرئيسي والطعام الوطني في النيجر، وتعتبر الذرة الرفيعة المحصول الثاني في الأهمية بين الغلات الغذائية، ومن المحاصيل الغذائية أيضاً: البطاطا واللوبيا والبامية والبصل والكاسافا والذرة والأرز والقمح، وقد توسعت النيجر في زراعة الأرز في وادي النيجر في إقليم مارادى وزندر اعتماداً على الري من النهر. أما المحاصيل النقدية فتتمثل في الفول السوداني، ويتركز بصورةٍ خاصة في وادي النيجر في إقليم دوسو، ونيامى، وتيلياوى، ومارادى، وزندر، ويُصدر معظم الإنتاج إلى الخارج، كذلك توسعت النيجر في زراعة القطن ولكن كميته محدودة، وهناك أيضاً قصب السكر والتبغ. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في محاصيل الفول السوداني والذرة الرفيعة والأرز والقطن[٤].

**٢- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في غانا:**

تعتبر الكاكاو أبرز الحاصلات الزراعية في غانا، ويشغل محصول الكاكاو أكثر من نصف المساحة الزراعية، كما يُزرع البن ونخيل الزيت والمطاط والأناناس، ومن الحاصلات الغذائية الذرة والأرز والكاسافا واليام، كما تتمتع البلاد بثروة خشبية من أنواع جيدة تشكل عُشر صادراتها، وتُمارس حرفة الرعي في النطاق الشمالي حيث تسود أعشاب السافانا وتُربي الأبقار. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في محصول الكاكاو الذي يمثل المحصول الأهم في غانا، كذلك محاصيل أخرى مثل البن ونخيل الزيت والمطاط، ومن الحاصلات الغذائية الذرة والأرز والكاسافا واليام وصناعة الأخشاب[٥].

**٣- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في نيجيريا:**

يشكل الكاكاو النسبة الكبيرة من الإنتاج

(١) FAO Database – Cameron.

(٢) FAO Database – Chad.

(٣) FAO Database – Angola.

(٤) FAO Database – Niger.

(٥) FAO Database – Ghana.

الزراعي في نيجيريا، وتدر حصيلة من العملات الأجنبية. وتتصدر نيجيريا الدول الإفريقية في إنتاج الأخشاب، ويأتي معظم الإنتاج من المناطق الجنوبية. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في قطاع محاصيل الزيوت، وبخاصة حاصلات السمسم والفول السوداني ونخيل الزيت وبعض المحاصيل النقدية مثل الكاكاو والمطاط، وكذلك قطاع الثروة الحيوانية في: تربية وتسمين الماشية والماعز، وصيد وحفظ وتعبئة الأسماك[١].

**٤- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في ليبيريا:**

يُعدّ الأرز والكاسافا المحصولين الرئيسيين في ليبيريا، واللذين يعتمد عليهما السكان في غذائهم، حيث توفر الأصناف المحلية من الأرز ثلاثة أرباع احتياجات البلاد، ويتم استيراد الباقي بصورة رئيسية من شرق آسيا. وتعتبر الغابات المطيرة المصدر الرئيسي لتصدير الأخشاب في ليبيريا، وخصوصاً شرق البلاد، فمن ٢٥٠ نوع من الأشجار في ليبيريا هناك ٩٠ نوعاً تصلح للتسويق.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في قطاع الأخشاب وزراعات المطاط، كما يمكن زراعة بعض المحاصيل الأخرى، مثل: البن والكاكاو ونخيل الزيت وقصب السكر والفول السوداني والقطن[٢].

**هـ- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في سيراليون:**

يتميز الإنتاج الزراعي في سيراليون بقدرٍ كبير من التنوع؛ وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: صيد الأسماك وقطع الأخشاب، الأرز، والذرة، والبن، والكاكاو، والزنجبيل[٣].

**٦- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في كوت ديفوار (ساحل العاج):**

تعتبر الزراعة حرفة السكان الأساسية في كوت ديفوار، وقد تخصص القسم الشمالي من البلاد في إنتاج الغلات الزراعية الغذائية مثل الأرز والذرة واليام والموز، بينما ينتج القسم الجنوبي المطاط والكاكاو والبن، وتعتبر الثالثة في إنتاج البن والخامسة في إنتاج الأناناس والموز على مستوى إفريقيا، ويُزرع القطن وقصب السكر، كما تنتشر زراعات الكاسافا والذرة الشامية والأرز والبطاطا الحلوة. ويؤلف كلٌّ من القطن والكولا والأناناس والبن والأخشاب ٧٠٪ من المواد المصدرة إلى العالم. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في إقامة مصانع للكاكاو والكولا والبن ونخيل الزيت وإعادة تصديره للخارج[٤].

**٧- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في مالي:**

يُشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير في مالي، بالإضافة إلى تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني. وتعتمد مالي على الزراعة في حين أن خُمس أراضيها فقط تعتبر أرضاً خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي، كما يواجه الإنتاج الزراعي مخاطر تَذَبْذُب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: زراعات القطن قصير التيلة والفول السوداني، وقطاع الثروة الحيوانية وتعبئة وحفظ الأسماك[٥].

**٨- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في جامبيا:**

تصدر جامبيا الفول السوداني كمصدر اقتصادي باعتباره محصولاً نقدياً. وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعات الفول السوداني كمحصول زيتي مهم، وقطاع الثروة الحيوانية،

(١) FAO Database – Nigeria.

(٢) FAO Database – Liberia.

(٣) FAO Database – sera Leon.

(٤) FAO Database – Côte d'Ivoire.

(٥) FAO Database – Mali.

وصيد الأسماك وتعليبها[١].

**٩- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في غينيا – بيساو:**

تشمل المحاصيل الرئيسية في غينيا – بيساو: الأرز، والفول السوداني، حيث تزدهر زراعة هذين المحصولين؛ بسبب المناخ المداري الذي يسود هذه البلاد. أما المحاصيل الزراعية الرئيسية فتشمل: الفاصوليا وجوز الهند ونخيل الزيت والذرة. ويُعدّ الفول السوداني من الصادرات الرئيسية لغينيا بيساو، بالإضافة إلى بعض الصادرات الأخرى، مثل جوز الهند، ونخيل الزيت الذي ينمو بكثرة على امتداد شواطئ جزر البيجاجوس.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة الفول السوداني والأرز[٢].

**١٠- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في بنين:**

تنتج بنين كميات كبيرة من القطن والأناناس والذرة، إلى جانب منتجات أخرى من الفواكه والمكسرات الاستوائية. وتنتشر الغابات في الجنوب، وتشكل مصدراً لثروة خشبية محلية، ويُمارس الرعي في الشمال والوسط.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعات نخيل الزيت، وإقامة مصانع لهدرجة الزيوت النباتية، كذلك في قطاع الأخشاب، وبعض المحاصيل الأخرى مثل: الكاكاو، والبن، والقطن، والفستق[٣].

**١١- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في السنغال:**

في السنغال تتم زراعة الفول السوداني والأرز وقصب السكر والذرة البيضاء والصفراء والخضروات والقطن. وتتمثل أهم المنتجات الزراعية في الفول السوداني، الأرز، القطن. ويعتبر الدخن والأرز والقمح السورجم من أهم المحاصيل التي تنمو في البلاد. كما أن تنوع الخضار والفواكه يُعدّ من أهم المحاصيل التي تتم زراعتها للاستهلاك الداخلي والأسواق الخارجية، ويعتبر تصدير الصمغ العربي من أهم المنتجات الزراعية المصدرة.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: زراعة الأرز والفول السوداني والقطن وقصب السكر، وصيد الأسماك وتعليبها[٤].

**١٢- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في توجو:**

تشتهر توجو بالمحاصيل النقدية، كالبن والكاكاو وزيت النخيل والقطن والذرة.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: زراعات البن والكاكاو وزيت النخيل، والصناعات الغذائية القائمة عليهم[٥].

**١٣- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في غينيا:**

يُزرع في غينيا الموز والكاسافا والبن والذرة والفول السوداني والأناناس والأرز والبطاطا الحلوة. كما يشتغل المزارعون في السهول والمرتفعات بتربية الماشية.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: زراعات البن والأرز، والصناعات الغذائية، والثروة الحيوانية[٦].

**١٤- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في بوركينا فاسو:**

يُمثِّل القطن المحصول النقدي الرئيسي في بوركينا فاسو، وتشكل المروج والمراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي، بينما تشكل الغابات والأحراش ربع مساحة الأراضي في بوركينا فاسو. وتتمثل أهم المحاصيل في: القطن والسمسم

(١) FAO Database – Gambia.

(٢) FAO Database – Guinea-Bissau.

(٣) FAO Database – Benin.

(٤) FAO Database – Senegal.

(٥) FAO Database – Togo.

(٦) FAO Database – Guinea.

والكاجو والذرة والذرة الرفيعة والأرز وفول الصويا والبطاطس.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: زراعة القطن والسمسم والأرز والذرة وفول الصويا، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والسمكية[١].

**د) إقليم الجنوب الإفريقي:**

**١- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في جنوب إفريقيا:**

يحقق القطاع الزراعي الاكتفاء الذاتي من الغذاء للسكان في جنوب إفريقيا. ومن أهم المنتجات الزراعية: التفاح، والعنب، والذرة الشامية، والبرتقال، والأناناس، والبطاطس، والتبغ، والقمح. ومن المنتجات الزراعية الأخرى اللحوم ومنتجات الألبان والدجاج والبيض والحليب.

ومن أهم فرص الاستثمار: الاستثمار في محاصيل الحبوب، وبخاصة الذرة التي تعتبر من أهم المحاصيل الحقلية في جنوب إفريقيا، كما أن هناك محاصيل أخرى مثل القمح والشعير وفول الصويا، وزهرة دوار الشمس، التي تقوم عليها صناعة الزيوت.

تعتبر ثلثا أراضي جنوب إفريقيا تقريباً صالحةً لرعي الأبقار والأغنام والضأن، مما يشجع الكثير من الشركات المهتمة في مجال الاستثمار في تجارة اللحوم على التفكير في استغلال هذه الإمكانيات الضخمة؛ للاستثمار في مجال إنتاج وتسمين الأغنام وإنتاج اللحوم[٢].

**٢- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في ليسوتو:**

في ليسوتو تتمثل أهم الحاصلات الرئيسية في: الذرة، والقمح، والشعير، والبازلاء، والفاصوليا، والهليون، والصوف، والموهير، والثروة الحيوانية، ويساهم هذا القطاع بحوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: قطاع الثروة الحيوانية وإنتاج اللحم والصوف[٣].

**٣- فرص التعاون بالقطاع الزراعي في ناميبيا:**

في ناميبيا قُدّرت ثروة البلاد من المواشي بـ٤,١ ملايين رأس، ومن الأبقار ٢,٥ مليون رأس، إضافةً إلى بدء الاهتمام بمزارع النعام، وبلغ إنتاج الأسماك نحو ٢٨٣ ألف طن.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في: زراعة التمور التي تتميز بجودة عالية، وصيد الأسماك، والثروة الحيوانية[٤].

## رابعاً: التحديات التي تواجه التعاون الزراعي المصري في إفريقيا:

يواجه الاستثمار الزراعي المِصري في إفريقيا عدداً من التحديات، سواء من قِبل القطاع الحكومي أو المستثمرين المصريين، وعدم وجود مراكز تسويقية كافية، وصعوبة الإجراءات البنكية، وعدم توافر بيانات كافية عن الظروف والموارد وغيرها، وعدم توافر خريطة واضحة من قِبل الحكومة المصرية لأفضل المناطق للاستثمار الزراعي بإفريقيا.

وتوجد عدة عقبات تواجه الزراعة في إفريقيا، منها صغر حجم مساحة المزارع، واعتمادها المتعاظم على الأمطار، وتباعد الأسواق المحلية، وغياب المنشآت الأساسية للنقل التي تربط مناطق الإنتاج بالأسواق، وضعف تنظيم نشاط المزارعين. كما أن تذبذب الأسواق العالمية يشكل عائقاً أمام المنتجات الزراعية.

من جهة أخرى؛ لم تتمكن الحكومات الإفريقية من اتخاذ إجراءات مشجعة لتحفيز المزارعين،

(١) FAO Database – Burkina Fas.

(٢) FAO Database – South Africa.

(٣) FAO Database – Lesotho.

(٤) FAO Database – Namibia.

كالدعم المالي مثلاً، بينما يتمتع نظراؤهم في الدول الصناعية بدعم مهم ومشجع، كما تواجه المنتجات الزراعية الإفريقية ظروفاً تنافسية غير عادلة في الأسواق الدولية.

ويمكن تناول عدد من التحديات بمزيد من التفصيل على النحو الآتي[1]:

### أ- التقلبات المناخية:

إن الأزمة الغذائية التي تهدد القارة الإفريقية ناجمة أساساً عن نقص الاستثمار في القطاع الزراعي، ويزيد التعرض للظروف المناخية المتطرفة من تفاقم الوضع ،إذ يجري الجانب الأكبر من الزراعة في إفريقيا في ظروف الزراعة المطرية، كما أن اعتماد إفريقيا على الزراعة والانخفاض الشديد في مستويات الري يجعلها شديدة التعرض للتقلبات المناخية وتغير المناخ، وعلى الرغم من إمدادات المياه الطبيعية الوفيرة على مستوى القارة؛ فإن هذه الوفرة ليست موزعة بالتساوي.

### ب- الحاجة إلى توفر التكنولوجيا الحديثة:

يتمثل أحد التحديات الأساسية أمام نمو الإنتاجية في إفريقيا في ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، حيث يرى الخبراء أن إفريقيا ينبغي أن تنظر في طرق استغلال الإمكانيات الكامنة التي تتيحها التكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك المحاصيل المعدَّلة وراثياً التي تأكدت سلامتها.

### ج- الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة:

تعتبر الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة هي الأسلوب السائد في إفريقيا، ومع ذلك تشهد النظم الغذائية تحولاً نحو السلاسل الغذائية المتكاملة عالمياً، والقائمة على المعرفة، وعلى تكثيف رؤوس الأموال. وتتعرض الميزة النسبية التي يتمتع بها صغار المزارعين في إنتاج الأغذية للتهديد كلما أصبحت المزارع التجارية الكبيرة في وضع أفضل؛ من حيث التعامل مع الأطر الإدارية المرتبطة بالأخذ بالتكنولوجيا الجديدة، مما يشير إلى الحاجة الملحة للبرامج والسياسات التي تزيد من قدرة صغار المزارعين على تعزيز إنتاجيتهم ودخول القطاعات الديناميكية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

### د- ضعف الهياكل المؤسسية:

تعاني المؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة في إفريقيا من ضعف شديد، وخصوصاً في البلدان محدودة الدخل، فكثيراً ما يكون انعدام اللامركزية واتخاذ القرارات على مستوى القمة متناقضاً بشكل واضح مع عدم تجانس الظروف المناخية الزراعية والاحتياجات التكنولوجية.

### هـ- الصراعات والمشاكل السياسية وزيادة معدلات الفقر:

إن عدم قدرة إفريقيا على النمو بالسرعة التي تحققت في بقية العالم النامي قد تركت لها ميراثاً من الفقر والجوع والصراعات الأهلية والمشاكل السياسية. وقد حدثت زيادة في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في دول إفريقيا جنوب الصحراء، فحوالي ٥٠٪ من السكان يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد. وتؤثر الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة على الأمن الغذائي في بعض البلدان، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال ونيجيريا، والتي قيدت الوصول إلى الأراضي الزراعية وتوزيع المواد الغذائية على المشردين داخلياً من السكان المحليين، وأدت إلى تدفق اللاجئين في البلدان المجاورة.

---

(١) د. سالي محمد فريد: العلاقات الاقتصادية المصرية الإفريقية: الفرص والتحديات، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠١٤-٢٠١٥م، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٦).

**و- نظم الملكية في إفريقيا:**

تعاني معظم الدول الإفريقية من قضايا خطيرة بشأن حيازة الأراضي، لأن جزءاً صغيراً نسبياً من الأراضي في إفريقيا يخضع للملكية الفردية، والجزء الأكبر مملوك للمجتمع، وفي بعض الدول تكون الأراضي مملوكة للدولة، إضافة إلى الأراضي التي قد تكون عرضة لأنماط معقدة من الاستخدام العرفي، لذلك فهناك ضرورة لإيجاد أنظمة أفضل للاعتراف بحقوق ملكية الأراضي في إفريقيا.

**ز- انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة في المجال الزراعي، وانخفاض العائد على الاستثمار:**

تعاني الزراعة في دول إفريقيا جنوب الصحراء بدرجة كبيرة من انخفاض رؤوس الأموال، حيث يُعدّ نصيب الفرد المشتغل بالزراعة من رأس المال أقل كثيراً مما هو في الدول النامية الأخرى، وهذا يدل على قلة الاستثمارات وسرعة نمو سكان الريف، وهذا أمر يبعث على القلق، لأن الإقليم يضم كثيراً من البلدان الأكثر والأشد جوعاً. وتُعدّ الاستثمارات غير الكافية في تنمية سلسلة القيمة في الإنتاج الزراعي، ونقص خدمات الدعم، من العوامل التي يمكن أن تسبب آثاراً شديدة الضرر على الأمن الغذائي للغالبية العظمى من الفقراء والجياع المقيمين في المناطق الريفية، والمعتمدين في معيشتهم بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على الزراعة.

وهناك حاجةٌ إلى استثمارات كبيرة في المرافق العامة التي تعزز الزراعة، وخصوصاً في مجالات البحوث والإرشاد، والتعليم، والرعاية الصحية، والري، وإمدادات الطاقة، ومرافق التخزين، والطرق الريفية، ونظراً لانخفاض الكثافة السكانية في إفريقيا؛ تُعد "البنية التحتية التي تربط المزارعين بالأسواق باهظة التكلفة.

كما أن استثمارات القطاع العام شديدة الضرورة، لذا فإن إيجاد مناخٍ يساعد على الاستثمار يستدعي وجود مؤسساتٍ قوية تستطيع تحديد حقوق المِلكية وحمايتها، وتعزيز التجارة، وتيسير العمل الجماعي.

**ح- المنافسة الدولية:**

هناك تنافسٌ ملحوظ بين مختلف المستثمرين على الموارد الإفريقية، وتكالبٌ على السيطرة عليها من قِبل الدول الصاعدة، مثل الصين والهند، وكذلك من الدول التقليدية مثل إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى استثمارات الدول الخليجية، وبخاصة السعودية والإمارات وقطر.

## خامساً: السبل والآليات المقترحة لمواجهة تحديات التعاون الزراعي المصري في إفريقيا:

**يمكن توظيف عدد من السبل المقترحة لدعم التعاون الزراعي المصري في إفريقيا على النحو الآتي:**

أ- إن تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الخارجي في تطوير الاقتصاد، وتحقيق ثباته واستقراره في الدول الإفريقية، يتطلب وضع استراتيجية شاملة وسياسات رشيدة توجه تدفقاته.

ب- التعاون مع الدول الإفريقية كمجموعة واحدة، يتم التنسيق بينها من خلال استراتيجية تنموية متوازنة ومتكاملة للقارة عبر مؤسساتها القارية، كمفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية في إفريقيا وغيرها.

ج- ربط الاستثمارات الخارجية بخطط التنمية المحلية للاستفادة منها بصفتها موارد تمويلية، وتحقيق التوازن والتكامل بينها وبين الخطط الاستراتيجية للدول، وبينها وبين الاستثمارات المحلية.

د- توظيف الاستثمارات للمساهمة في تحقيق

التنمية الشاملة، وتنفيذ المشرعات الاستراتيجية، وخاصةً ما يتعلــق بالأمن الغذائي والبنية التحتية لإفريقيا.

ه- المشــاركة في تنمية رأس المال البشري في الــدول الإفريقية من حيث التخطيط والتنمية والتوظيف.

و- المســاهمة في تحقيــق الجانب الأمني للمجتمعات الإفريقية بمعالجة المشكلات المزمنة كالفقــر، والبطالة، والمــرض، وتوفير الخدمات الأساسية لحياة الإنسان.

ز- وضــع الموازنة الســليمة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية بالنســبة للناتــج القومي، تجنباً لتعــرض اقتصاديات الــدول الإفريقية للانهيار في حال انسحاب هذه الأموال عند ظهور أية بوادر لعدم الاستقرار، بالتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل.

ح- إتاحة الفرص على نطاق واســع للشراكة مع القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ؛ لدعم التجارة والاستثمارات الزراعية.

**وهنــاك عــدد من الآليــات المقترحــة التي يمكن تفعيلهــا لمواجهــة التحديــات التــي تعــوق التعــاون الزراعي المصري في إفريقيا، تتمثل فيما يأتي:**

أ- الاســتفادة من الصناديق والهيئات المالية الإفريقية لإقامة مشروعات زراعية كبرى مشتركة، وتدعيم صغار المزارعين، لدورهم الأساســي في تحقيق الأمن الغذائي.

ب- تشجيع المؤسسات المالية على وضع آليات مبتكرة وأدوات تأمين لدعم الاستثمار في الزراعة، ووضع حلول ملائمة لأصحاب الحيازات الصغيرة.

ج- إنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المســتثمرين في إفريقيا، يتضمن قاعدة بيانات لدعم اتخاذ القرار الاســتثماري، وتحديد المشروعات الاســتثمارية الزراعية ذات الأولوية من خلال خريطة للاســتثمار الزراعي في الدول الإفريقيــة، من خــلال تصميم دليل اســتثماري زراعي للدول الإفريقية الأكثر جذباً للاستثمارات الزراعية والفرص الاستثمارية المتاحة.

د- تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات المصرية على إجراء بحوث تشاركية، تساهم في نظم الإنتاج والاستهلاك المستدامة في القارة الإفريقية.

ه- وضع استراتيجية لاستثمار مصري شامل، يرتكز على الاســتثمارات الاستراتيجية التكاملية بين الــدول الإفريقية، والتي تســاهم في ضمان الأمــن الغذائــي الإفريقي في قطاعــات الإنتاج الزراعي وتوفير المــوارد المائية الضرورية لهذا الإنتاج، إضافةً إلى الاستثمارات الداعمة في إطار شــراكة نافعة في مجال البنية الأساسية الداعمة للقطاع الزراعي.

و- توفيــر قاعــدة بيانات ونظــم معلومات للمســتثمرين، والتنســيق بينهم لتفادي المنافسة ولخلق شروط التكامل والتعاون.

ز- إعــداد دليــل للإجراءات يوفــر الحماية لــرؤوس الأموال، مما يســاعد فــي التغلب على المعوقــات التــي تواجهها الشــركات المصرية المستثمرة في إفريقيا.

ح- إعطــاء أولية تمويلية لمشــروعات البنية التحتية، لما لها من أهمية اقتصادية قصوى لدى الحكومات الإفريقية.

ط- إعداد دراسات ميدانية للأراضي الزراعية في بعض الــدول الإفريقيــة المعروفة بخصوبة أراضيهــا وتوفر المياه فيها، وتنــوع المحاصيل، ســواء النقدية أو الغذائية، ودراســات حول طلب الأسواق الدولية عليها.

ي- بحث إقامــة معارض للمنتجات المصرية في الــدول الإفريقية، تنظمها شــركات القطاع الخاص.

ك- تفعيل دور شــركة ضمان الصادرات في تغطيــة المخاطر التي تواجه الصادرات المصرية في التجارة الزراعية مع دول القارة ■